



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

المؤتمر الإقليمي الأول لمكافحة الجرائم المالية الإلكترونية

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

٢٤ أيلول ٢٠١٢ | قاعة نقابة محامي بيروت - بيروت

معالي الوزير شبيب قرطباوي وزير العدل راعي المؤتمر،
حضرة الأستاذ نهاد جبر، نقيب المحامين،
الأخ العميد الدكتور فضل ضاهر، المنظم للمؤتمر،

حضرات السيدات والسادة،

إنّ التحولات الكبرى التي يشهدها العالم اليوم هي بفضل توسع المعرفة في علم الاتصالات
والمال وتطور تكنولوجيا المعلومات إلى مساحة واسعة تتفاعل فيها الأفكار والأعمال والمنافع
بطريقة بناءة ومفيدة وإيجابية.

بالمقابل، تكثر النشاطات السلبية والخطرة، لجهة استغلال هذه المعرفة والتقنيات في أعمال
إجرامية واحتيالية. وقد أصبحت هذه الجرائم تعرف بالجرائم الالكترونية ونخص منها عنوان
مؤتمركم الإقليمي الأول حول جرائم الاحتيال المالي الالكتروني ونذكر منها النماذج التالية:

- Credit Card Fraud
- Check Fraud
- Website Fraud
- e-Mail Fraud
- e- Banking Fraud
- e-Payment Fraud
- Mobile Payment Fraud
- Online shopping Fraud
- Online auction Fraud

هذه الجرائم تتمحور حول استعمال التقنيات بهدف تجميع المعلومات عبر وسائل تم بناؤها على مفهوم القرصنة والاختراق الإلكتروني للأنظمة المعلوماتية، بحيث يصار إلى تأمين كافة العناصر لانتحال شخصية الغير أو لتزوير البطاقات المصرفية والتوصل إلى الأرقام السرية الخاصة بتعاملات الأفراد مع المصارف أو مع القطاع التجاري وتنفيذ المعاملات بأسمائهم أو حساباتهم لصالح المجرم شخصياً أو لصالح الغير.

تكمن خطورة الجرائم الالكترونية بكونها تمس حياة جميع مستخدمي شبكة الانترنت وشبكة الصراف الآلي "ATM" وشبكات نقاط البيع "POS" وبطاقات الدفع وأنظمة الدفع الالكترونية، بأنواعها المتعددة الأمر الذي جعل مستخدمي الإنترنت أمام هاجس يومي مع شبكات الاتصالات والانترنت والصراف الآلي، إذ أصبح الجميع معرضين لأن يكونوا ضحايا هذه الجرائم الالكترونية التي أصبحت تشكل إزعاجاً وتهدد مستوى الأمن والاقتصاد في مختلف دول العالم، حيث تأتي خطورتها بعد جرائم الاتجار بالمخدرات والأسلحة.

و مع هذا التطور المتسارع للتكنولوجيا وإدخال تطبيقاته الى كافة المجالات، بما فيها القطاع المالي والمصرفي، كان بديهياً أن يواكب مصرف لبنان هذه التطورات وانعكاساتها الإيجابية والسلبية بل أن يسبق خطو الساعة. فقد قام مصرف لبنان باتخاذ الخطوات الاحترازية اللازمة لحماية القطاع المالي والمصرفي في لبنان، وذلك إما عبر المشاركة في اقتراح مشاريع قوانين، أو عبر إصدار تعاميم للقطاع المالي والمصرفي ونذكر منها:

١. تعديل المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف:

تم تعديل المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف في العام ١٩٩٩ ، لتضيف الى مهام مصرف لبنان مهمة تطوير وتنظيم وسائل وأنظمة الدفع وعمليات التحويل الالكترونية وكافة أعمال المقاصات الالكترونية.

قام مصرف لبنان بإصدار التعميم رقم ٦٩ تاريخ ٣٠ آذار ٢٠٠٠:

تم تعريف "عمليات مالية ومصرفية بالوسائل الالكترونية" هي تلك العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية أو الضوئية، أي عبر الهاتف والكمبيوتر والانترنت والصراف الآلي وغيرها من الوسائل من قبل المصارف أو المؤسسات المالية أو مؤسسات الوساطة المالية أو هيئات الاستثمار الجماعي أو اي هيئة أو مؤسسة اخرى.

يشمل هذا التعريف ايضاً العمليات التي يجريها مصدر أو مروّج بطاقات الإيفاء أو الدفع أو الائتمان الالكترونية على أنواعها كافة، كما المؤسسات التي تتعاطى التحويلات النقدية الكترونياً ومواقع العرض والشراء والبيع وتأدية سائر الخدمات الالكترونية للأدوات المالية على مختلف أنواعها إضافة إلى مراكز التسوية والمقاصة العائدة لها.

وتضمّن هذا التعميم تحديد المبادئ والإجراءات والمعايير التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه الأنواع من العمليات المالية والمصرفية الالكترونية. إن هذه المبادئ والإجراءات والمعايير تؤكد وجود النزاهة والشفافية عبر توفير أعلى درجات الحماية والأمان واخذ كل الاحتياطات المتوجبة لتحديد وحصر المسؤوليات المختلفة الناجمة عن تنفيذ هذه العمليات بالوسائل الالكترونية.

كما تم وضع معايير لمراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل وإضافة الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر، في حال حدوثها، وإدارتها بطريقة سليمة. وفي هذا المجال، تم وضع الأطر العامة للرقابة على العمليات المصرفية الكترونياً بكافة أنواعها من خلال هذا التعميم الذي نص على ضرورة تطبيق الرقابة التقنية من قبل المصارف والمؤسسات المالية على أعمالها بالإضافة الى تزويد مصرف لبنان، مع مراعاة مبدأ الحفاظ على السرية المصرفية، بأنظمة عملها وبالقواعد التقنية المعتمدة لديها في عملياتها المصرفية الإلكترونيّة.

أصدر مصرف لبنان تعميمه رقم ٦٣ الذي حدد فيه كيفية تنظيم خدمات الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقة المصرفية، من خلال استعمالها إما على أجهزة الصراف الآلي "ATM" أو على أجهزة نقاط البيع "POS"، وذلك عبر ضمان حسن استعمال الأجهزة والبطاقات المصرفية، بالإضافة إلى المحافظة على سرية معلومات العميل من خلال توفير عناصر الحماية والأمان اللازمة من أجل منع التعرض لأعمال القرصنة والاحتيال.

وبذلك، طلب مصرف لبنان من المعنيين بهذا الشأن توفير الحماية اللازمة تقنياً ومادياً على أجهزة الصراف الآلي "ATM". ومن أهم الإجراءات التي طلب مصرف لبنان من المصارف تنفيذها هي إبلاغ صاحب البطاقة فور استخدام بطاقته على كافة أجهزة الصراف الآلي "ATM"

وأجهزة نقاط البيع "POS" أو على شبكة الانترنت بتفاصيل العملية من خلال إرسال رسالة قصيرة "SMS" توجه إلى هاتفه النقال بشكل فوري.

كما يشارك مصرف لبنان بصياغة مشروع المعاملات الإلكترونية ومشروع التوقيع الإلكتروني، حيث تم صياغة النصوص المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية على أنواعها. وتم إضافة كافة الوسائل والمعايير المعتمدة دولياً والكفيلة بتأمين أفضل مستوى من الحماية والأمان لكافة الأطراف مع الحفاظ على خصوصية السرية المصرفية .

كما أنه لا بد من الإشادة بالجهود التي قام بها الزملاء في مديرية المعلوماتية لإطلاق نظام الدفع الفوري "BDL-RTGS" في مصرف لبنان الذي تم إطلاقه في التاسع من شهر تموز في هذا العام والذي يمكن المصارف والمؤسسات المالية تنفيذ التحويل المالية وبكافة العملات بشكل إلكتروني وفوري وبالوسائل الآمنة حيث تم اعتماد المعايير المعتمدة دولياً لتأمين أعلى مستوى من الحماية والأمان.

تجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان يعمل حالياً على تطوير نظامين جديدين والمتوقع إطلاقهما في شهر آذار ٢٠١٣:

▪ النظام الأول "BDL-Clear" :

هو نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات على انواعها التي تنفذ على الأراضي اللبنانية،

▪ النظام الثاني "BDL-PayGov" :

هو نظام لمدفوعات الدولة على انواعها يؤمن تنفيذها بشكل فوري وإلكتروني. غني عن الإشارة أن أنظمتنا كافة تعتمد على معايير الجودة ومعايير الحماية والأمان في عناصرها من برامج وأجهزة وشبكات وحماية.

إن هذه المشاريع لحماية القطاع المصرفي والمالي وللمحد من جرائم الاحتيال المالي الإلكتروني التي يطلقها مصرف لبنان تصب في خانة الأهداف الرئيسية لمؤتمرنا هذا. وكلنا أمل من المشاركين الكرام في هذا المؤتمر السباق بمحاوره المتكاملة التوصل إلى توصيات يمكننا اعتمادها لتساهم في تقليل المخاطر على المعاملات المالية الإلكترونية.

اتمنى لكم التوفيق في مؤتمرنا هذا،

وشكراً.